

السَّماع اللُّغويّ عند العرب، وإسهام عبد الرحمن الحاج صالح في ضبطه Arabs' Linguistic Hearing and the Role of Abdel Rahman el-Haj Saleh in Setting It

د. يحيى دَعَّاس*

جامعة محمد الشريف مساعديّة، سوق أهراس / الجزائر

y.daas@univ-soukahrass.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/22 تاريخ القبول: 2022/01/31 تاريخ النشر: 2022/01/31

Abstract:

This article highlights the "Arabs' linguistic hearing" in terms of its reality, conditions, and sources. The study reveals what famous Arab scholars have made and achieved in this perspective. Linguistic hearing initiates the origin of grammatical and linguistic inference since the fourth century of Hijiri to our contemporary era. The study exposes how the Algerian linguist Abdul-Rahman al-Haj Saleh contributed to renew its scope of research by refining it as a concept, a term and linking it to what is known in modern linguistics as the linguistic corpus in his book: "The Scientific Linguistic Hearing among the Arabs and the Concept of Eloquence."

Keywords: Origins of grammar, linguistic audience, linguistic corpus, Abdel Rahman al- Haj Saleh, scientific linguistic audience, eloquence.

ملخص البحث:

يسعى مقالتي هذا، إلى إبراز "السَّماع اللُّغويّ عند العرب"؛ من حيث حقيقته، وشروطه، ومصادره، وما تناوله مشاهير علماء العرب فيه، كونه الأصل الأوّل من أصول الاستدلال النحويّ واللُّغويّ، منذ القرن الرابع من الهجرة إلى عصرنا، وكيف أسهم اللسانيّ الجزائريّ الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في إعادة طرحه والبحث فيه؛ وذلك بضبطه مفهوماً ومصطلحاً، وربطه بما يعرف في اللسانيات الحديثة بالمدوّنة اللسانية، مع الإبانة عن فصاحة المسموع من كلام العرب، في كتابه: "السَّماع اللُّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة".

الكلمات المفتاحية:

المدوّنة اللُّغويّة، عبد الرحمن الحاج صالح، السَّماع اللُّغويّ العلميّ، الفصاحة.

يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر، عن عوارض الشك والارتياب". (3)

ولا يخفى عنده، وعند ابن جني قبله، ترادف المصطلحين: "أصول"، و"أدلة". وفي الفصل الثاني من لمعه، جاء ذكر أقسام أصول النحو، في قوله: "أقسام أدلته ثلاثة: نقلٌ وقياسٌ واستصحاب حال..." (4)

وهو هنا يذكر مصطلحاً يرادف "السمع"، وهو "النقل"، ولم يذكر "الإجماع" (5)، الذي أورده ابن جني قبله، والسيوطي من بعده -وغيرهما ممن تناول تلك الأصول- وعدّ "استصحاب الحال" الأصل الثالث منها.

ويمكننا استخلاص أصول النحو من تعريفي الرجلين، في أربعة، وهي: ((السمع (النقل)، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال)).

وقد أفاد السيوطي (ت: 911 هـ)، من جهودهما في شأن أصول النحو، فذكر في كتابه "الاقتراح في علم أصول النحو"، ما نسبه إلى ابن جني في كتابه "الخصائص"، متبوعاً بتعريف ابن الأنباري السابق ذكره.

وقبل ذلك أدلى الرجل بدلوه، محاولاً التعريف بأصول النحو: "أصول النحو علمٌ يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلة، وكيفية الاستدلال، وحال المستدل". (6)

وهو لا يرادف بين "أصول النحو"، و"أدلة النحو"،

كسابقه؛ ف"أصول النحو": علم تبحث فيه الأدلة الأربعة المستنتجة من تعريفي ابن جني وابن الأنباري الفارطين، مشيراً إليهما بعد حدّها المذكور، بقوله:

"وأدلة النحو الغالبة أربعة". (7)

ويلقانا بعد السيوطي في القرن الحادي عشر من الهجرة (السابع عشر الميلادي) في المغرب الإسلامي،

مقدمة:

تناول قدماء اللغويين العرب ومحدثوهم تاريخ علم النحو منذ إرهابات نشأته نهاية القرن الأول من الهجرة، إلى اكتمال مسأله -كما هو معلوم- بكتاب سيبويه نهاية القرن الثاني، ووضعوا في ذلك عشرات التصانيف. ثم إنهم عنوا -قدماء ومحدثين- بعد ذلك، بعلم أصول النحو بدءاً من نهاية القرن الرابع من الهجرة، إلى عصرنا؛ ففصلوا القول في تلكم الأصول وبخاصة الأصل الأول منها؛ وهو السماع اللغوي أو النقل. فما يعنيه السماع عند هم؟ وما تلكم الجهود

التي بذلها الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، في إحياء درسه وتوضيحه، في كتابه المذكور في العنوان أعلاه؟

إن مصطلح "أصول النحو"، ذو مفاهيم متقاربة؛ منها أنه يعني الأسس المنهجية التي قام عليها النحو

العربي وانبثت عليها القواعد. (1) ومنها ما يعزى إلى ابن جني (ت: 392 هـ) في شأنها، وهي عنده "أدلة النحو": "أدلة النحو ثلاثة؛ السماع والإجماع والقياس". (2)

ومنها ما ورد في رسالة ابن الأنباري (ت: 577 هـ)، "لمع الأدلة في أصول النحو"، في الفصل الأول منها، تحت عنوان: في معنى أصول النحو وفائدته؛ "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها وأصوله، كما أنّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله. وفائدته التعويل في إثبات الحكم على

الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخيد إلى التقليد لا

1- **مدلول "السَّماع" لغةً، واصطلاحاً؛**

هو في اللغة مصدر الفعل "سمع": أصغى وأنصت أو أطاع. وممّا جاء في المعجم الوسيط: "سمع لفلان، أو إليه، أو إلى حديثه، سَمِعاً وسَماعاً: أصغى وأنصت، وسمع له: أطاعه. وسمع الله لمن حمده: أجاز حمده وتقبّله، وسمع الكلام: فهم معناه... " (11)

أمّا في الاصطلاح، فهو الأصلُ الأوّل من أصول الاستدلال النحويّ؛ وهو كلّ ما نقله العلماء من نصوصٍ لغويّةٍ عاديّتها من مصادر اللغة الأساسيّة. وفي مقدّمها القرآن الكريم بقراءته المتواترة، (12) فالحديثُ الشّريف، ثمّ كلام العرب؛ كلّ ما نقل عنهم شعراً أو نثراً، سماعاً. وعلى العموم، فإنّ السَّماع عند النحاة هو الكلام العربيّ الفصيح، المنقول بالنقل الصّحيح، الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة، (13)، الخارج عن كلام المؤلّدين. (14)

ومعنى "الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة"، أنّ الكلام المسموع هو ما كان كثير الدّوران، متداولاً على الألسنة، أي: ما كان فصيحاً، وهو المعتمد في التقعيد اللغويّ. أمّا قليل الدّوران، فهو حجّة، إلّا أنّه لا تُبنى عليه القواعد، وبذا يكون معيار الفصاحة الأوّل لدى النحاة، هو الشّيع، وكثرة الاستعمال. (15)

والفصاحة في لغة القرآن الكريم هي المثل الأعلى، وأسلوبه هو الأَفصح، وعلى فصاحته يقاس كلّ كلام مهما كان قائله؛ فإن وافقه فهو فصيح، وإن خالفه كان دون ذلك. وقد اشترط في النّقل ثلاثة شروطٍ إجمالاً؛ هي الفصاحة، والسّند، والتواتر (الخبر الثابت على ألسنة قومٍ لا يُتصوّر تواطؤهم على الكذب). (16)

أبو زكريا يحيى بن محمّد الميانيّ الشّاوي (ت: 1096 هـ)، بكتابه "ارتقاء السّيادة في علم أصول النّحو".

(8)

ولأنّ الرّجل متأخّر، فإنّه لخصّ في كتابه هذا، جهود سابقيه المذكورين؛ ابن جيّ، وابن الأنباريّ، والسّيوطيّ، مقتدياً بهم، ناقلاً كثيراً من شروحهم ومصطلحاتهم؛ فهو في التعريف بعلم أصول النّحو - مثلاً- يقتبس من السّيوطيّ الكلمات "أدلة النّحو الإجماليّة".

وها هو يقول في مقدّمة كتابه، في المسألة الأولى، وهي في تعريف أصول النّحو: "أصول النّحو دلّله الإجماليّة، وقيل: معرفتها... والأدلة أربعة: سماعٌ، وإجماعٌ، وقياسٌ، واستصحاب الحال (...). وفائدة الأصول: التعويلُ على إثبات الحكم بالحجّة ليرتفع عن حضيض التقليد". (9)

وغير خافٍ أنّه لم يزد على أن جمع أصول النّحو، ممّا ذكره ابن جيّ، وابن الأنباريّ، والسّيوطيّ كما مرّ،

و"فائدة الأصول إلى آخر التعريف"، منقولة لفظاً عن تعريف ابن الأنباريّ، في "لمع الأدلّة".

ومن تعريفات المحدثين بأصول النّحو- وهم لا يخالفون القدماء في مصطلحاتهم، ولا يضيفون إلى ما جمعه قبلهم أبو زكريا الشّاوي- نذكر: "إنّ أصول النّحو هي أدلّته التي يبني عليها النحويّ قواعد النّحو فيكون الكلام بموجها مستقيماً، لا لحن فيه، وهذه الأصول - كما هي في كتب الأصول- أربعة؛ سماعٌ وإجماعٌ، وقياسٌ، واستصحاب حال". (10)

وفيما سبق إجماعٌ على أنّ "السَّماع" أو "النقل" هو الأصل الأوّل من تلك الأصول الأربعة، وهذا تفصيل درسه، من حيث مفهومه وشروطه، وما ينضوي تحته:

وينبغي عدم الخلط بين (القرآن)، و(قراءاته)؛ فالقرآن (كلام الله) هو النصّ الشامل الكليّ الموحد المتجانس. ولو فهم النحاة باللفظ هذا المعنى-كما يقول تمام حسان- "لما كان لأحد منهم أن يجادل في الاستشهاد بأية واحدة من أفصح نصّ بالعربيّة، ولا أن يُخضع هذا النصّ لأقيسة اخترعها النحاة اختراعاً وجرّدوها تجريداً، وإنّما نقصد بالقرآن عدداً من القراءات التي قد يكون بين إحداها والأخرى خلافاً في صوت، أو لفظ، أو تركيب نحويّ، لأية من آيات القرآن، (...) هذه القراءات جميعاً منسوبة إلى النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ." (23)

... وأما الحديث الشّريف، فمع إجماع النحاة على أنّ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفصح العرب، وأنّ الحديث إذا صحّت نسبته إليه، وثبت أنّه قاله بلفظه، فلا مجال لرفضه في الاحتجاج به في التّقييد، وفي القياس، فإنّ قدماء هؤلاء النحاة لم يعترفوا بتحقيق الشّرتين السّابقتين إلّا لعدد قليل من قصار الأحاديث. وما لم تثبت نسبته إليه، فالاحتجاج به في النحو مرفوض، لأنّ أغلب ذلك روي بالمعنى، أي: بألفاظ غير ألفاظه عليه السّلام، فهو من لفظ الرّواة، وأغلبهم من الأعاجم الذين لا يحتجّ بكلامهم؛ إذ هم غير فصحاء. (24)

وفي ذلك يقول السيوطيّ: "وأما كلامه -صلى الله عليه وسلم- فيستدلّ منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المرويّ، وذلك نادرٌ جداً، إنّما يُوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإنّ غالب الأحاديث مروية بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها، فروّوها بما أدّت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا وقدّموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصّة الواحدة، مروياً على أوجه شتى، بعبارات مختلفة (...)" (25)

ومصادر السّماع -كما أمحنا إليها- القرآن الكريم، والحديث الشّريف، وكلام العرب، من شعر ونثر. وإنّ المتواتر منها عند نحاة العرب الأوائل، هو دليل قطعيّ من أدلّة النحو اليقينيّة، ولا مجال للشكّ فيه. وذهب أكثر العلماء إلى أنّ شرط التواتر: أن يبلغ عدد النقلة إلى حدّ لا يجوز فيه الاتّفاق على الكذب، كنقلة القرآن، ورواة الحديث، ورواة كلام العرب، فإنّهم انتهوا إلى حدّ يستحيل على مثلهم فيه، الاتّفاق على الكذب؛ (17)

• فأما القرآن الكريم، فكلّ ما ورد أنّه قرئ به-كما يقول السيوطيّ- جاز الاحتجاج به في العربيّة سواء أكان متواتراً، أم أحاداً، أم شاداً. (18) وإذا كان بعض النحاة المتقدّمين يلحّنون بعض ما قرأ به عاصم وحمزة، وابن عامر، في ألفاظ من آيات قليلة -وهم من القراء السبعة كما تقدّم- (19) ذاهبين إلى أنّها بعيدة في العربيّة، فإنّهم مخطئون في تهمتهم؛ لأنّ قراءات هؤلاء الثلاثة

ثابتة بالأسانيد الصحيحة، التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك الذي لحّنوهم فيه، دليلٌ على جوازه في العربيّة. (20)

وقد ردّ المتأخرون ومنهم ابن مالك (ت: 672 هـ) على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردّ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربيّة، وإن منعه الأكثرون، مستدلاً به. (21)

ومما يجب تسجيله -ههنا- أنّ العلماء اشتراطوا لصحّة القراءة ثلاثة شروط: صحّة السّند، وموافقة الرّسم العثماني ولو احتمالاً، وموافقة العربيّة ولو بوجه؛ فإذا اختلّ الشّروط الأوّل، كانت القراءة باطلة، وإذا اختلّ الثاني، كانت شاذّة، وإذا اختلّ الثالث، كانت ضعيفة. وعلى هذا فلا تبطل القراءة إلّا باختلال السّند. (22)

- لم يكن رفضُ الاحتجاج بالحديث الشريف رفضاً مطلقاً، يَطال الأحاديث كلّها، وإنّما يُرفض الحديث الذي لم يثبت أنّه مروّي عن العرب الفصحاء، أو الذي لم يثبت أنّه مروّي بلفظه، لتعدّد روايته.

***- وأمّا كلام العرب، فقد قام السَّماع عند قدماء لغويّتهم، على مشافهة العرب الخلّص الذين لم يتمدّنوا ولم

يختلطوا بالأعاجم، فإنّه رحل إليهم اللغويّون منذ منتصف القرن الثاني من الهجرة أو قبل ذلك بعقدين، في بواديهم؛ بوادي نجدٍ وتهامة، وخالطوهم قصد تدوين اللغة التي يستعملونها في مختلف منازلهم ومقاماتهم. وهؤلاء العرب الخلّص (الأقحاح)، هم حملة اللغة النّاطقون المثاليّون، بتعبير اللسانيين في عصرنا. (28)

غير أنّ العلماء مجمعون على أنّ القرآن الكريم أولى من لغاتهم وأفصح، ومنه عدّوا لغة قريش أفصح اللغات إذ بها نزل القرآن، ولأنّها لغة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم ولغة الصّحابة والتابعين. أمّا القبائل الأخرى، وهي كثيرة، فيُنظر إليها من حيث المكان والزمان؛ ففي الجزيرة مناطق أفصح من مناطق، وأزمانٌ أولى من أزمان، في الاحتجاج؛ (29)

أ- من حيث المكان: تقرّر أنّ أفصح اللغات ما كان أبعد عن مواطن التآثر، أي التي لم تخالط غيرها من لغات الأجناس المتاخمة لشبه الجزيرة أو عن طريق التبادل التجاريّ. لذلك رُفضت لغات القبائل القاطنة التخوم المجاورة للفرس واليونان وغيرهم، كما رُفضت لغات سكّان الحضرة. (30)

وقد أطبق أكثر الدّارسين المحدثين-في شأن رقعة سماع كلام العرب- على نقل ما جاء في مزهر السيوطيّ معزّواً إلى الفيلسوف أبي نصر الفارابيّ (ت:

وهذا التّادر جدّاً المتمثّل في قليل من الأحاديث القصار، إذا ما قيس بالقرآن وكلام العرب، يؤكّده كتاب سيبويه، وهو كتاب ضخّم، يضمّ بين دفتيه أكثر من علم من علوم العربيّة؛ ومع ذلك لم يستشهد فيه إلّا ببضعة أحاديث، هي عبارات لا يصرّح بأنّها من الحديث، (26) لكنّه استدلّ بمئات الآيات وعشرات المثمن من كلام العرب، شعراً ونثراً.

وقد تناقلت كتب النحو مسألة قلّة الاستشهاد بالحديث الشريف-في النحو بخلاف اللغة- لدى النحاة، وبخاصّة في كتب القدماء وأكثر المتأخّرين. ويعدّ بحث خديجة الحديثي "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"-على ما أعلم- أشهر ما قدّم وألّف في هذا الموضوع، في عصرنا. وقد خلصت دراستها إلى نتائج، يمكننا تلخيصها فيما يأتي: (27)

-احتجّ أوائل النحاة بالحديث الشريف، وكان احتجاجهم في النحو والصرف قليلاً. تابعهم من جاء بعدهم من النحاة على اختلاف أمصارهم بصريّين، وكوفيّين، وبغداديين، في الاحتجاج به على قلّة أيضاً، وإن كان متأخّروهم قد زادوا من عدد الأحاديث المحتجّ بها ولم يتوسّعوا في ذلك.

- توسّع بعض نحاة الأندلس كالسّهيليّ (ت: 581 هـ)، وابن خروف (ت: 609 هـ)، وابن مالك (ت: 672 هـ)، ومن جاء بعدهم من نحاة الأمصار الأخرى، في الاحتجاج

به، واعتمدوا في وضع قواعد جديدة، أو استدراك أخرى، على ما وضعه الأوائل، على الحديث الذي استقرّوه من جديد، وأثبتوا ما جاء منه، وفيه صورٌ من التعبير تختلف عمّا أثبتته النحاة الأوائل.

النصّ (المنحول) سوى أسماء القبائل الأفضح الخمس، والمصريين؛ البصرة، والكوفة.

يقول الفارابي: "... وأنت تتبين ذلك متى تأملت أمر العرب (...) فإنّ فيهم سكّان البراري وفيهم سكّان الأمصار. وأكثر ما تشاغلوا بذلك (تدوين لغتهم) من سنة تسعين إلى سنة مائتين، وكان الذي تولى ذلك من بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق. فتعلّموا لغتهم والفصيح منها من سكّان البراري، من كان في أوسط بلادهم ومن أشدهم توحّشاً وجفاءً وأبعدهم إذعاناً وانقياداً؛ وهم قيس وتميم وأسد وطيّ ثمّ هذيل، فإنّ هؤلاء هم معظم من نُقل عنه لسان العرب. والباقون؛ فلم يُؤخذ عنهم شيء؛ لأنّهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم، مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المُطيفة بهم، من الحبشة والهند والفرس، والسريانيين وأهل الشام، وأهل مصر." (32)

ب- من حيث الزّمان: يرى النحويّون الأوائل أنّ عصر الفصاحة يمتدّ من المهلهل إلى إبراهيم بن هرمة (ت: 176 هـ) في الحضر، وإلى نهاية القرن الرّابع من الهجرة، في الوبر. والعرب الفصحاء الذين عاشوا في هذا العصر، كلامهم المتواتر حجّة بعد القرآن الكريم، والحديث الشّريف، هو محلّ شواهد هؤلاء النحاة يقيسون عليه غيره، وما شدّد منه فيذكر، لكنّ لا يُبنى عليه قياسٌ. والشّعْر أكثر شواهدهم من كلام العرب، اشتراط البصريّون في قبوله: أن يكون منتمياً إلى عصر الفصاحة، صحيح السّنَد، ومعلوم القائل، ومُطَرِّداً. (33)

وفد اكتفى أكثر النحاة المتأخّرين بشواهد الكتاب، التي بلغت ألفاً وخمسين (1050) بيتاً من شعر العرب من عصر الجاهليّة إلى عصر سيّويه (34)، وأكثرها من شعراء تميم؛ كالفرزدق، وجريّر،

339 هـ)، في أوّل كتابه المسوّى "الألفاظ والحروف"، رأيت أن أوردته—ههنا—وأعقب عليه:

(كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللّسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً (...)) والذين عنهم نقلت اللّغة العربيّة وبهم اقتديّ (...) من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميمٌ وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين أخذ عنهم ما أخذ (...) وعليهم اتّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثمّ هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطّائيين. ولم يُؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة، فإنّه لم يُؤخذ عن سكّان البراري ممّن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم ال

ذين من حولهم، فإنّه لم يُؤخذ من لخم ولا من حُذام؛ لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاة ولا من غسان وإياد؛ لمجاورتهم أهل الشام (...) ولا من بكر؛ لمجاورتهم النبط والرّوم، ولا من عبد قيس وأزد عمان؛ لأنّهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس. ولا من أهل اليمن، لمخالطتهم للهند والحبشة. ولا من بني حنيفة وسكّان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن (...) ولا من حاضرة الحجاز؛ لأنّ الذين نقلوا اللّغة صادفوه حين ابتدؤوا ينقلون (...) قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم. والذي نقل اللّغة (...) عن هؤلاء وأثبتها في كتاب فصيرها علماً وصناعةً، هم أهل البصرة والكوفة (...) من بين أمصار العرب). (31)

إنّ هذا النصّ كما لا يخفى- يعجّ التكرار وركاكة التعبير، ويبعد -على ما أرى- أن يكون ممّا دوّنه السيوطي، بل لعله من إضافات بعض الورّاقين؛ فبالرجوع إلى كتاب الفارابي "كتاب الحروف" المحقّق، نجد أنّ اللّغة تتغيّر، ولا يبقى من

القياس على أشعار العرب قبله - في بضع كلمات-،
حتى هجاه بقوله:

فلو كان عبد الله مولياً هجوتُهُ

ولكنّ عبد الله مولى مواليا (38)

فقال عبد الله: عذره شرٌّ من ذنبه، فقد أخطأ أيضاً؛
والصّواب: مولى موالٍ!

ومما خطّاه فيه كذلك بيتٌ من قصيدةٍ يمدح
بها يزيد بن عبد الملك:

مستقبلين شمال الشّام تضربنا

بحاصب كنديف القطن منثور

على عمائمنا يُلقى وأرحلنا

على زواحف تُزجي مَخْها رير

(39)

قال: أسأت؛ إنّما هي: "رير". وكذلك قياس النّحو في
هذا الموضع (أي: خبر "مخ").

وقد أكّد علماء العربيّة القدماء على أنّ أفصح
الشّعراء ليس بمعصوم؛ فقد يلحن، فيخالف سنن
العرب في كلمةٍ أو أكثر، وهو بذلك ليس بحجّة، بل
يترك ما لحن فيه ولا يُستشهد به، وفي ذلك يقول
أحمد ابن فارس (ت: 391 هـ): "ما جعل الله
الشّعراء معصومين، يُوقون الغلط والخطأ، فما
صحّ في شعرهم فمقبول، وما أبته العربيّة
وأصولها، فمردود". (40)

كما تناقل اللغويّون العرب المحدثون،
وبخاصّة من تناول منهم أصول النّحو وأشهرهم
سعيد الأفغاني، وعلي أبو المكارم، ومحمود أحمد
نحلة، وتمّام حسان، ومحمّد خير الحلواني، ما أجمع
عليه النحاة الأوائل-بصريّين وكوفيّين- في موضوع
المدوّنة اللغويّة العربيّة (السّماع أو النقل
بمصطلحهم، آنذاك). وفيما يتعلّق بزمن التحري
والفصاحة؛ حتّى أواخر القرن الثاني من الهجرة، في

ورؤبة، والعجاج، ومن أسد؛ عبد الله ابن الأشيم،
وبشر بن أبي حازم، والأقيشر، وعبيد بن الأبرص،
والكميت بن زيد، ومن هذيل أبو ذؤيب، وأبو بكير،
وساعدة بن جوبة، ومن طيء، أبو زبيد، وحاتم،
وعامر بن جوشن، ومن شعراء الحواضر عمر بن أبي
ربيعة، وابن قيس الرقيات، وعبد الله بن الزبيري
(مكة). وابن الجلاح، وحسان بن ثابت، وقيس بن
الخطيم، وعبد الله بن رواحة، وكعب بن مالك
(المدينة). كما استشهد ببعض أشعار غير القبائل
الستّ السابق ذكرها. (35)

ولم يكن الاتفاق واضحاً بين النحاة في ضبط
الشّاهد الشعريّ، لا في حدوده الزّمنيّة، ولا في
شروط روايته؛ فقد

روي أنّ عبد الله بن إسحق الحضرميّ (ت: 117 هـ)
كان يطعن في بعض شعر العرب الفصح، وكذلك
كان تلميذه عيسى بن عمر (ت: 149 هـ)، وهما من
شيوخ الخليل بن أحمد. فكانا يخطّئان النابغة في
قوله:

زعم البوارح أنّ رحلتنا غدا

وبذاك خبرنا الغداف الأسود (36)

إذ فيه إقواء؛ فروي القصيدة مجرّوزاً، ومطلع
القصيدة قبله:

أمن آل مية رائح أو مغتد

عجلان ذا زادٍ وغير مزود

وقد خطّاه عيسى بن عمر في قوله:

فبت كآتي ساورتي ضئيلة

من الرّقش في أنيابها السّم نافع (37)

ذاهباً إلى أنّ الصّواب أن يقول: نافعاً (على الحالية).

وكان شيخه ابن أبي إسحق كثيراً ما يتابع
الفرزدق- وهو التميميّ الفصيح- كلّما سمعه يخالف

وشأن مفهوم "الفصحح" المذكور، كما هو الشأن في زماننا بالنسبة لأيّ لغة وأيّ لهجة، وهذا-كما يقول الأستاذ- "ما يقرّه علماء اللسانيات. وليس في معنى الفصاحة عند سيبويه، أكثر ممّا يَغْنِيهِ علماء اللسان في زماننا..." (46)

وقد جعل لمجال الفصاحة المفهوميّ، جدولاً، بيّن فيه دلالة "الفصاحة" في اللغة وضعاً، لا مصطلحاً وهي: طلاقة اللسان، وخصوص الكلام من كلّ عيب، والبيان والوضوح، وحسن التعبير والبلاغة.

أمّا مفهوم المصطلح في اللغة والنحو، لا في علم البلاغة- حتّى نهاية القرن الرّابع من الهجرة- فهو في الجغرافية اللغويّة القديمة:

-الوضوح وإمكانية التفاهم الكامل بين جميع فصحاء العرب.

- سليقيّة الفصحح وكونه مرّضياً عنه، مأخوذاً بلغته عند العلماء.

-كثرة مستعملي هذه اللغة من الفصحاء إفراداً وتركيباً، واتّساعهم الجغرافيّ، من مثل ما تكرّر في كتاب سيبويه: "هو قول عامّة العرب، أو أكثرهم، أو كثير منهم".

وفي النظام اللغويّ:

-عدمُ تغيّر النظام اللغويّ لفصحاء العرب (الناطقين السليقيّين منهم، الذين نزل القرآن بلغتهم)، والمرجع التاريخيّ الأوّل -في ذلك- القرآن الكريم.

-السّلامة اللغويّة (الخلوص من اللّحن) أي: موافقة نظام اللغة. وهو حدّ الكلام.

-كثرة ما يستعمل من هذه اللغة وشيوعه بين أولئك الفصحاء. (47)

وممّا ينبغي التنبيه إليه-هنا- ميّز الأستاذ الفصحح من الأفضح، من ألفاظ وعبارات هؤلاء الناطقين السليقيّين؛ فما سُمع منها مشتركاً بين

الحضر، وإلى نهاية القرن الرّابع، في البادية-كما سبق- وهم مدركون تشدّد القدماء في هذا الأمر، وحرصهم على فصاحة المسموع من كلام العرب. (41)

2- إسهام الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في ضبط السّماع: (42)

لعلّ أشهر الأعمال المعاصرة التي فصلت مسألة المدونة اللغويّة العربيّة، ووضّحت مصطلحيّ "السّماع" و"الفصاحة"، كتاب عبد الرّحمان الحاج صالح "السّماع اللغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة" (43):

سارع الأستاذ من بداية الباب الأوّل منه، إلى تحديد العربيّة التي دوّنها اللغويّون العرب الأوّلون منذ نهاية القرن الهجريّ الأوّل، إلى نهاية القرن الثاني؛ أي منذ جهود أبي عمرو بن العلاء وتلامذته، إلى صنيع الخليل بن أحمد الفراهيديّ وتلميذه سيبويه، بقوله: "إنّ اللغويّين العرب يطلقون على هذه العربيّة اسم الفصيحة، ثمّ الفصحى، وهي لغة المدونة (Corpus) العظيمة، التي قضوا السنين الطوال في جمعها." (44)

وهؤلاء العرب الفصحاء الذين شافهم المتحرّرون الأوائل، المشار إليهم في الفقرة السّابقة، هم الذين يجوز عند علماء العربيّة الأخذ بلغتهم والاحتجاج بها؛ فهم الناطقون الذين اكتسبوا ملكتهم اللغويّة في العربيّة الفصيحة (لغة القرآن)، بالسليقة: أي في أثناء نشأتهم بدون تلقين، وفي بيئة من السليقيّين الناطقين بتلك اللّغة، وقد ذكر ذلك -ممنّ أحال عليهم الأستاذ- أبو العباس المبرد في كتابه "الفاضل": "وكلّ عربيّ لم تتغيّر لغته، فصيحٌ على مذهب قومه، وإنّما يُقال: بنو فلانٍ أفصحُ من بني فلان، أي أشبه لغةً بلغة القرآن ولغة قريش، على أنّ القرآن نزل بكلّ لغات العرب..." (45)

فهو مضطرٌّ -ليكون عمله دقيقاً- إلى تصنيفها، وتقسيم الرقعة المكانية التي يدرسها إلى مناطق ذات لغة فصيحة، وأخرى دونها، وثالثة لا تُعتمد لغتها البتّة، ويقوده هذا إلى وضع معيار للفصاحة، يرجع إليه في تصنيفه وتقسيمه". (51)

وقد فصل كتاب عبد الرحمن الحاج صالح، المذكور، القول في تطوّر مكان وزمان الفصاحة السليبيّة، وقسمها إلى أربع فترات؛ وذلك من العصر الجاهليّ، إلى نهاية القرن الرّابع من الهجرة:

الفترة الأولى: من زمن المهلهل إلى نهاية النصف الأوّل من القرن الأوّل قبل الهجرة؛ إذ وصل إلينا من ذلك العهد الكثير من الشعر، حفظه وتناقله رواة القبائل بالتواتر، إلى أن سجّله اللغويّون ابتداءً من نهاية القرن الأوّل بعد الهجرة، فسجّل كلّ منهم جزءاً منه، ثمّ جاء علماء القرن الثاني وبداية الثالث، فجمعه في دواوين، وحقّقه، صنيع الأصمعيّ (123- 216 هـ) وأمثاله، وآخرهم أبو سعيد السكّريّ (ت: 275 هـ). وهم المصدر الأوثق في ذلك بعد النحاة الأوائل كالخليل وسيبويه. ثمّ ذكر الأستاذ كلّ شعراء القبائل تلك، ومنازلهم بتفصيل دقيق، (52)، يمكننا إجماله فيما يأتي:

أ- العراق ونجد (بما فيه اليمامة) والبحرين شرق الجزيرة العربية: أحصى الأستاذ الشعراء المنسوين

إلى قبائل ربعة بن نزار بن معدّ بن عدنان، وأشهرها: بكر بن وائل، ويشكر بن بكر، وبنو شيبان، وبنو حنيفة، وبنو عجل؛ ورقعة هذه القبائل تمتدّ من اليمامة إلى البحرين، فأطراف سواد العراق، أحصاهم فإذا هم مئة واثنا عشر (112) شاعراً، وردت أسماءهم في مختلف المصادر. (53)

جميع الفصحاء فهو الأفصح -عند النحاة-، وما لم يكن كذلك فهو الفصيح. يقول:

"... فالذي تبين لنا من معنى الفصيح والأفصح، أنّ بعض الألفاظ أو العبارات التي سُمعت من فصحاء العرب، كانت مشتركة بين الجميع، وبعضها لم تحظّ بذلك، بل انحصرت استعمالها في عدد كثير أو قليل من الأفراد، أو في جماعة واحدة، معيّنة؛ فالأوّل هو أفصح من الثاني عند النحاة. ويسمّى الثاني إذا انفردت به جماعة من قبيلة، أو من عدّة قبائل، لغةً، عند من جاء بعد سيبويه، وهو فصيح، والآخر أفصح، لأنّه أدور على ألسنة العرب الفصحاء. وبالتالي هو أوضح وأبين، وسيبويه يقول خاصّة: هو أعرب." (48)

وإذا كانت المدوّنة اللسانية (Le corpus linguistique) لدى الغربيّين مغلقة؛ إذ هي ناتج وصف لسانيّ؛ إنّها مجموعة نصوص مكتوبة أو مسجّلة تستخدم في الوصف اللسانيّ، في مكان وزمان معيّنين -كما هو في معجم اللسانيات- والوصف يتوقّف على ما سجّل فيها (49)، فإنّها عند نحاة العرب القدماء-حتى نهاية القرن الرّابع من الهجرة- مفتوحةً زماناً ومكاناً لما يزيد على خمسة قرون، ولمناطق شاسعة من شبه الجزيرة العربيّة (زمان الفصاحة ورقعتها كما سلف)، ولم تُغلق إلّا بنهاية القرن الثاني من الهجرة، في الحضر، ونهاية الرّابع، في البوادي. (50)

والمعروف أنّ الدّراسة اللغويّة في العربيّة قد نشأت من تأملات يسيرة في اللغة المحكيّة، ثمّ اتّسع مداها على الأيّام، فانتقلت من التأملات إلى الملاحظات فالاستقراء، فوضّع القواعد والأصول. وهذا العمل يحتاج إلى زمن طويل؛ إذ لا بدّ للغويّ في البدء من جمع المادّة اللغويّة، "وليس ذلك باليسير،

لبلاد العجم، فلم تحظَ بما حظيتُ به القبائل التي ابتعدت من هذه الحدود...". (57)

الفترة الثانية: تضمّ الشعراء المخضرمين (بين الجاهليّة والإسلام)؛ يقول: "تمتدّ هذه الفترة من سنة (50) قبل الهجرة أو ما بعدها بقليل، وتنتهي حوالي

سنة (41) هـ. والذي حصل في هذه الفترة الهامة من حياة اللغة العربيّة، هو حادثٌ عظيمٌ لا يتكرّر في التاريخ، ألا وهو ظهور الإسلام، ونزول القرآن الكريم بلغة العرب، وبذلك دخلت هذه اللغة في الخلود (...). وظهر اللّحن على ألسنة العرب أنفسهم من جزاء تعايشهم مع غيرهم. وخُتمت هذه الفترة بتوليّ معاوية الخلافة في سنة 41 هـ." (58)

ثمّ فصلّ شعراء هذه الفترة على غرار شعراء الفترة الأولى، فجعلهم أربع فئات: فئة المخضرمين من غير

الوافدين على الرسول صلّى الله عليه وسلّم، وفئة الذين وفدوا عليه، وفئة الصّحابة أو من قال الشعر منهم رضي الله عنهم، وفئة الموالي في صدر الإسلام، هذا إجمالها:

أ- المخضرمون من غير الوافدين؛ صنّفهم حسب منازلهم إلى صنفين:

- العراق ونجد (بما فيه اليمامة) والبحرين: أحصى الأستاذ الشعراء المنسوبين إلى قبائل ربيعة ابن نزار بن معدّ بن عدنان، وأشهرها: قبيلة بكر، وتغلب، وعنّز، وعبد القيس، وقيس عيلان، وإلياس بن مضر، وطيء، وكندة، وغسان؛ فكانت عدّة شعرائها مئةً وستةً وعشرين (126) شاعراً، وردت أسماؤهم في مختلف المصادر. (59)

- الحجاز والشّام واليمن: عدّ الشعراء المنسوبين إلى العدنانيّة وإلى القحطانيّة. فأما العدنانيّة فهم خمسون

أما المنسوبون إلى قبائل مضر (في العراق ونجد وشرق الجزيرة)، وأشهرها قيس عيلان، وهوازن، وسُلَيم، ومازن، وكلاب، وكعب وعُقيل، وباهلة، وعبس، وذبيان، وأسد، وتميم. فوجد أنّهم مئتان وستةً وسبعون (276) شاعراً، وردت أسماؤهم في مختلف المصادر. (54)

وأما إحصاءه المنسوبين إلى قبائل القحطانية في نجد والعراق وأشهرها: طيء، وكندة، وإياد، وتنوخ، ولحّم، وأزد، فأسفر عن مئة وثلاثة (103) شعراء، وردت أسماؤهم في مختلف المصادر. (55)

ب- الحجاز والشّام واليمن: كانت تقطن بالحجاز من القبائل العدنانيّة في تلك الفترة، من إلياس ابن مضر: كنانة، وهذيل، ومزينة، ومن هوازن بن قيس ابن عيلان: ثقيف، ومن قضاة: جُهينة، وعذرة، وكلب، ومن الأزد: خُزاعة، والخزرج، والأوس، وغسان. وقد أبان إحصاء الأستاذ عن مئة وثلاثة وسبعين (173) شاعراً، وردت أسماؤهم في مختلف المصادر. (56)

ويظهر مجموع الإحصاءات الأربعة السّابقة، عدداً هائلاً من شعراء قبائل العرب في مختلف مناطق شبه جزيرتهم؛ إنّهم ستّ مئة وأربعة وستون (664) شاعراً. وفي تعقيبهِ على الفترة الأولى محلّ تلك الإحصاءات، يقول الأستاذ: "إنّ الشعر الذي وصل إلينا من هذه الفترة من الجاهليّة، يغطّي شبه الجزيرة العربيّة بأكملها تقريباً، فكلّ قبيلة أو مجموعة من القبائل المتقاربة في النسب، كان لها شاعر واحدٌ على الأقلّ، ورويت عنهم (أو عنه) أشعارهم (...). وأخذ اللغويّون العرب ابتداءً من نهاية القرن الأوّل، بلغة كلّ هؤلاء الذين نقل عنهم الرواة الفصحاء، خلافاً لما ادّعاه الفارابي (سبق في (32))، وتتفاوت هذه القبائل في عدد شعرائها بحسب الأقاليم؛ فأما التي كانت تقطن على الحدود المتاخمة

د- ولم يغفل الأستاذ إحصاء الشّعراء الموالِي، وهم سبعة (07) شعراء، وردت أسماؤهم في مختلف المصادر؛ من موالِي بني هلال، وبني تميم، وتميم. (64) ويظهر مجموع إحصاءات فئات هذه الفترة الثانية الأربع المذكورة، نصف عدد شعراء الفترة الأولى، أو يزيد

بقليل؛ فهم ثلاثمئة وتسعة وأربعون (349) شاعراً (65). وليس ذلك بغريب؛ إذ توفي كثيرٌ من الشّعراء المذكورين في الفترة الأولى، ولم يدركوا الإسلام، وأشهرهم جميعاً: زهير بن أبي سُلي، والنّابغة، وحاتم الطائي، وعنتر بن شدّاد، ولقيط بن يعمر الإيادي.

وفي التعقيب على ذلك، يقول الأستاذ: "لا تزال العربيّة تغطّي في هذه الفترة كلّ الأقاليم التي عرضتُ لها في الفترة السّابقة، ولا تزال الجهات التي لم تكن للعربيّة فيها سيّادة كأقصى اليمن، والأقاليم التي يسكنها العرب مع غيرهم من الأمم مثل العراق والشّام، وهذا ينطبق تماماً على البرهة الأخيرة من زمان الجاهليّة (من سنة 50 قبل الهجرة إلى ظهور الإسلام)". (66)

الفترة الثّالثة: من 41 هـ إلى 183 هـ (الشّعراء الإسلاميّون، أو العهد الأمويّ)؛ يرى الأستاذ أنّ رقعة الفصاحة السليقيّة استمرّت إلى نهاية العصر الأمويّ "إلا أنّ اللحن بدأ ينتشر في الحضر بسبب الاختلاط بين العرب وغيرهم وخاصّة بالاتّصال المباشر والتعايش معهم، واندماج الموالِي في المجتمع الجديد..." (67)

وشهدت هذه الفترة استنباط أهمّ قواعد اللغة العربيّة الخاصّة بالإعراب، وتدوين كلام العرب بالسَّماع المباشر من جميع قبائل العرب؛ وبراً ومدراً. "والجدير بالملاحظة أنّ أقدم هؤلاء النحاة كانوا في الوقت نفسه من القراء؛ فالنحو العربيّ وعلم

(50) شاعراً وردت أسماؤهم في مختلف المصادر (60)؛ من كنانة ثلاثة (03) شعراء، ومن قريش-وهم الأكثر- ثمانية وعشرون (28)، ومن هذيل ستّة عشر (16)، ومن مزينة وجهينة، معاً، ثلاثة (03). وأمّا القحطانيّة، فأربعون (40) شاعراً ممّن وردت أسماؤهم في مختلف المصادر (61)؛ من كلب والأزد: سبعة (07)، ومن خزاعة والأوس والخزرج: عشرة (10)، ومن مُدحج وهمدان: أربعة عشر (14)، ومن خثعم، وقضاعة ونهد، وجُمير، وجُرم، واليمن: تسعة (09) شعراء.

ب- المخضرمون الوافدون؛ أحصاهم فإذا هم: ثمانية وأربعون (48) شاعراً، وردت أسماؤهم في مختلف المصادر (62)؛ من طيء سبعة (07) شعراء، ومن أسد ستّة (06)، وأسدّ وسليم، لكلّ منهما خمسة (05)، ومن الأزد، وثقيف، وحنيفة، وضبّة، وسلمة، وعذرة، ونخع، وقشير: ثمانية (08)، ومن كلّ من يربوع، وعامر، وأشجع، وخزاعة وكندة، ومراد، وعبد القيس، ومزينة: ثمانية (08)، ومن منازل همدان، وحضرموت، وزبيد، وعالية نجد: تسعة (09) شعراء.

ج- الشّعراء من الصّحابة أو مَنْ قال الشعر منهم، رضي الله عنهم؛ ألفاهم ثمانية وسبعين (78)، ممّن وردت أسماؤهم في مختلف المصادر (63)؛ ثمانية عشر (18) شاعراً من قريش، ومن الأوس والخزرج: أربعة عشر (14) شاعراً، ومن تميم، وطيء، وأسد، وكنانة، وثقيف: خمسة عشر (15) شاعراً، وثمانية عشر (18) من خزاعة، وجهينة، والأزد، وسليم، وقضاعة، وعبس. ومن كلاب، ومزينة، وهذيل، وغطفان، وجعدة، ومدحج: ثلاثة عشر (13)

و- من نسب إلى مكان معين أو إلى مذهب خاص: من شعراء الشّام ونجران وفارس والخراج؛ لا يتعدّى عددهم أربعة عشر (14) شاعراً. (74)

ز- المخضرمون بين الدولتين الأموية والعباسية: وهم من العدنانية في العراق، ونجد، والحجاز. وأشهر قبائلهم قيس عيلان، وأسد، وقريش، وتميم؛ وعددهم كذلك قليل، إذ لا يتعدون اثنين وعشرين (22) شاعراً. (75)

ويسفر مجموع إحصاءات سبع فئات هذه الفترة الثالثة، عن أربعمئة وتسعة وسبعين (479) شاعراً. وكان الأستاذ قد نبّه إلى أمر هام، قبل التطرق إلى هذه الفترة الثالثة، وهو ما يخصّ كلام العرب نثراً؛ وذلك أنّه لفت الانتباه إلى أنّ الكلام الذي بدأ تسجيله من سنة 90 هـ على يدي أبي عمرو بن العلاء (ت: 154 هـ) لم

يقتصر على الشّعروحدة، "والذي يمكن أن نقوله هو أنّ ما سمعوه من الكلام المنثور أي بلغة التخاطب (...) والمنثور الفني كالخطب والوعظ والأمثال، وما يجري مجراها، كان كثيراً جداً (...) وأكبر دليل على ذلك، الحجج النثرية أو أمثلتها الكثيرة جداً التي ذكرها سيبويه في كتابه، والفراء والأخفش وأبو عبيدة وابن السكيت..." (76)

كما لاحظ أنّ السّماع لم يكن مقصوراً على الأعراب وحدهم "المسموع عن أعراب ثقات"، كما جاء في تعريف ابن الأنباري (77) الذي أطبق عليه أكثر من تناول أصول النحو قديماً وحديثاً، وإنّما شمل السّماع العربَ أعراباً وحضراً. يقول: "سيبويه الذي ألف كتابه بين 170 و180 لم يسمّ الذين استشهد بهم أعراباً إلّا مرّات قليلة، بل يسمّمهم عرباً مئات المرّات (...) وقد أحصينا عدد الشّعراء الذين سكنوا إحدى المدن أو القرى، فوجدنا أنّ عدد الذين عاشوا في الكوفة في هذه الفترة، يبلغ تسعة وثلاثين

القراءات نشأ معاً، وبقي كلّ واحد منهما مقترناً بالأخر منذ ظهورهما بعد بداية هذه الفترة بقليل إلى نهايتها بوفاة سيبويه". (68)

ثمّ إنّه فصلّ شعراء هذه الفترة على غرار شعراء الفترتين السّابقتين، فجعلهم سبع فئات؛ من العدنانية: قبائل ربيعة في العراق، ونجد، والبحرين، وقبائل مضر في العراق، ونجد، وشرق الجزيرة، ومن القحطانية في نجد، والعراق، والبحرين، وفي الحجاز والشّام واليمن، وفيما يخصّ اليمن وحدها، ومن نسب منهم إلى مكان معين، أو إلى مذهب خاصّ، ثمّ الشعراء المخضرمون بين الدولتين (الأموية والعباسية)؛

أ- قبائل ربيعة بن نزار بن سعد بن عدنان: وأشهرها بكر، وشيبان، وسدوس، وتغلب، وعبد القيس؛ بلغ إحصاء شعراء هذه الفئة الأولى سبعة وثلاثين (37) شاعراً. (69)

ب- قبائل مضر في العراق ونجد وشرق الجزيرة: أشهرها تميم، وأسد، وقشير، وعكل، وفزارة، وكلاب وسليم، وتمثّل نصف شعراء هذه الفئة أي: 80/162 شاعراً. (70)

ج- القبائل القحطانية في نجد والعراق والبحرين: أشهرها طيء، والأزد، وكندة، وإياد؛ بلغت عدّتهم ثمانية وسبعين (78) شاعراً، أغلبهم من طيء وحدها؛ خمسة وخمسين (55) شاعراً. (71)

د- قبائل الحجاز والشّام واليمن: أشهرها قريش، وهذيل، وكنانة، والأوس، والخزرج، وثقيف؛ أحصاهم؛ فإذا هم ثلاثة وسبعون (73) شاعراً. (72)

هـ- ما يخصّ اليمن وحدها: أشهرها همدان، وجرم، ومراد؛ عدّتهم ستّة وأربعون (46) شاعراً، أكثرهم من همدان؛ ثمانية وثلاثون (38) شاعراً. (73)

يرى الأستاذ- انتشاراً واسعاً، وبقي مع ذلك جموع كثيرة من الأعراب على فصاحتها وذلك لعزلتها غالباً مستدلاً على ما ذهب إليه بشهادتي كلِّ من الأزهريّ (ت: 370 هـ)، في "تهذيب اللغة"، وأبي نصر الجوهريّ (ت: 398 هـ)، في "الصَّحاح":

فأمّا الأزهريّ، فنقل عنه من مقدّمة كتابه قوله: "وكننت امتُحنت بالإسار سنة عارضت القرامطة الحاجّ بالهبير- حدث ذلك سنة 312 هـ-، وكان القوم الذين وقعت في سهُمهم عرباً عامتهم هوازن (...) ويتكلمون بطبائعهم البدويّة (...) ولا يكاد يقع في منطقتهم لحنٌ، فبقيت في إسارهم دهرًا طويلاً (...) واستفدت من

مخاطباتهم ومحاورة بعضهم بعضاً ألفاظاً جمّة، ونوادير كثيرة، أوقعت أكثرها في مواقعها من الكتاب (...)". ثمّ عبّ عليه بقوله: "وبالفعل، فقد اعتمد الأزهريّ في كتابه على الكثير ممّا سمعه من هؤلاء الأعراب، في ذلك الزمان". (81)

وأما الجوهريّ، فقد ذكر الأستاذ أنّه قدّمه شاهداً آخر معاصراً للأزهريّ، على مشافهته الأعراب في مواطنهم بالبادية، ناقلاً عنه مصرحاً في مقدّمة "الصَّحاح"، قوله: "قد أودعت في هذا الكتاب ما صحّ عندي من هذه اللغة التي شرف الله منزلتها، وجعل علم الدّين والدّنيا منوطاً بمعرفتها (...)، بعد تحصيلها بالعراق روايةً وإتقانها درايةً، ومشافهتي بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية، ولم آل في ذلك نصحاً، ولا ادّخرت وسعاً، نفعا الله وإياكم به". (82)

غير أنّ الفصاحة السليقيّة توارت عند أواخر القرن الرّابع من الهجرة، في البوادي كذلك، وفي ذلك يقول الأستاذ: "... وبذلك انتهى السَّماع اللُّغويّ وحُتمت

شاعراً فصيحاً بالمعنى المقصود عند النحاة، من مجموع تسعة وستين (...) وعدد البصريّين تسعة عشر شاعراً (...). ولا شك أنّ ما جُمع من شعرهم كان جزءاً لا يتجزأً من المسموع، أي المدوّنة التي اعتمد عليها في دراسة العربيّة". (78)

وهو يرى أنّ ظاهرة اللّحن-بعد وفاة سيبويه- قد أصابت عدواها كلّ من كان منشؤه اللُّغويّ العربيّة، "وعمّ ذلك كلّ التجمّعات الحضريّة، وقلّ في هذا الزمان من صار يوثق بعربيّته، فما دخل القرن الثّالث على

النّاس حتّى اختفت الفصاحة السليقيّة في الحضرة، باختفاء البيئات اللُّغويّة الفصيحة فيها، وحافظت مع ذلك البادية على هذه الخصلة، هي وحدها (...)". (79)

وترتّب عن اختفاء الفصاحة السليقيّة في الحضرة، أن أصبح اللُّغويّون شديدي الحرص على البحث عن فصحاء العرب في البوادي، أو ملاقاتهم بعضهم في القرى والمدن، وقد نزحوا إليها من بواديهم. "وتنوّسي الزمان الذي كان النحاة الأوّلون يجدون في الحضرة الكثير من الفصحاء السليقيّين (إلى غاية سيبويه) ولقب حينئذ كلّ هؤلاء بفصحاء الأعراب، وتُركت عبارة سيبويه وشيوخه فصحاء العرب، وتمّ ذلك في القرنين الثّالث والرّابع، حتّى ظنّ كلّ العلماء والباحثين في زماننا، أنّ البُدأة هم الذين أخذت منهم اللغة وحدهم في كلّ زمان، ويكذب هذا القول ما أحصيناه من شعراء القرى الفصحاء، وهم كثيرون". (80)

الفترة الرّابعة: من 183 هـ إلى 392 هـ؛ إذا كانت الفصاحة السليقيّة قد خرجت من الحضرة في أواخر القرن الثّاني، فإنّ العلماء واصلوا التحريّ في البوادي حتّى نهاية القرن الرّابع، وإن انتشر اللّحن فيها -كما

العرب، مشترطين في ذلك فصاحة الناقل والمنقول. وهو في ذلك يصحّ: ("... المدوّنة الكبيرة (corpus) التي أُطلق عليها اسم المسموع أو السّماع، هي التي يعتمد عليها النحاة كمرجع موثّق؛ فكلمًا قالوا "هذا عربيّ كثيرٌ أو أكثرُ وأُعرف، وذاك لا يقوله العرب، أو لا يكاد يقوله أحد"، فمرجعهم في ذلك هو سماعهم من فصحاء العرب). (85)

- دَلَّ الأستاذ على أخذ اللغويين، من جميع القبائل، وبذلك يسقط ما ادّعه الفارابي من عدم أخذهم من هؤلاء من بكر وتغلب وثقيف وغيرها، فقد أخذوا منهم بتدوينهم لما كان رائجاً متداولاً عند العرب. (86)

- كان احتجاج نحاة العرب القدماء بالمادّة المسموعة الملفوظة؛ فلم يذكر سيبويه ولو مرّة واحدة (قرأت)، أو (أخبرني فلان في كتابه)، وإنّما استعمل عبارات مثل: (سمعتُ، سمعناه ممّا يروى عن العرب، حدّثني...)، وهذا يوحي بأنّ مصادر كتابه كلّها كانت شفويّة، وقد ورد فيها كثير من كلام العرب المنثور من لغة تخاطبهم اليوميّ؛ ممّا يدحض رأي من قال بأنّ النحاة استشهدوا بالشعر، أكثر من استشهداهم بالثر. (87)

الإحالات والهوامش:

- (1)- ينظر: "أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري"، محمّد سالم صالح، دار السلام، القاهرة، د.ط: 2006، ص: 43
- (2)- "الخصائص"، تح: محمّد عليّ النجّار، المكتبة العلميّة، لم أجده في خصائص ابن جيّ، بتحقيق محمّد عليّ النجّار ولعلّ السيوطيّ جمع تلك "الأدلة الثلاثة"، ممّا ورد متناثرًا هنا وهناك،

التحرّيات اللغويّة الميدانيّة فيما يخصّ اللغة العربيّة التي كان ينطق بها من أسموهم بفصحاء العرب". (83)

كما قال: "وقد شهد بعض اللغويين ما بقي من هذه الفصاحة أي من البيئات الفصيحة، وكذلك فعل الجغرافيون العرب، فوصفوا بالتدقيق المساحات التي تغيّرت اللغة العربيّة فيها، وأشاروا إلى من كان لا يزال فصيحاً من أهل شبه الجزيرة، وانتهى عهد البيئات الفصيحة في نهاية القرن الرابع، بشهادة ابن جيّ هو نفسه، رحمه الله". (84)

خاتمة:

نخلص إلى أنّ "السماع" عند قدماء اللغويين العرب هو الأصل الأوّل من أصول الاستدلال النحويّ واللغويّ، متمثلاً في النقل عن قراء الذكر الحكيم، وما صحّت روايته لفظاً من لغة الحديث الشريف، ثمّ ما دَوّنوه ممّا سُمع مباشرةً عن فصحاء العرب من كلامهم منظوماً ومنثوراً من العصر الجاهلي إلى نهاية القرن الرابع من الهجرة بشرطي الفصاحة زماناً ومكاناً.

كما يمكننا إجمال آراء عبد الرحمن الحاج صالح بخصوص السّماع أو المدوّنة اللغويّة العربيّة، فيما يأتي:

-إنّها مدوّنة واسعة زماناً ومكاناً؛ ما يناهز خمسة قرون

(ق1/ ق.هـ- ق4/ هـ)، بخلاف المدوّنات اللسانيّة في عصرنا، إذ هي ضيّقة، محدودة في الميدان والزمان.

-إنّها تأسّست على مشافهة فصحاء العرب مباشرة، وهذا السّماع المباشر وسيلة اعتمدها قدماء لغويّ العرب، في جمعهم ألفاظ العربيّة، من أفواه العرب الفصحاء؛ إذ عاش سيبويه والنحاة الذين سبقوه كلّهم في بيئة الفصاحة السّليقيّة، وسمعوا فصحاء

- (14)- المولّد من الناس عربيّ، إلا أنّ لسانه فسد بحكم اختلاطه بغير العرب أو أنّه نشأ عندهم، أو سكن الحواضر فنُسخت فصاحته، فلم يعدّ يصلح لأن يُحتجّ به على صحّة قاعده، أو فصاحة كلمة. وقد أجاز مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة السَّماع من المحدثين بشرط أن تُدرس كلّ كلمة على حدة، قبل إقرارها. ينظر: "مجمع اللغة العربيّة، مجموع القرارات العلميّة في خمسين عاماً (1934-1984)"، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، 1984، ص: 09
- (15)- ينظر: "في أصول النّحو"، صالح بلعيد، دار هومة للطباعة، بوزريعة، الجزائر، 2005، ص: 33
- (16)- "كتاب التعريفات"، علي بن محمّد الجرجاني، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربيّ، بيروت، 2002، ص: 61
- (17)- ينظر: "مدخل إلى أصول النّحو"، محمّد خان، مطبعة عين مليلة، الجزائر، 2003، ص: 06
- (18)- ينظر: "الإيضاح في شرح الاقتراح"، محمود فحّال، دار القلم، دمشق، ط: 01، 1989، ص: 67
- (19)- ينظر ترتيبهم في: (12)
- (20)- ينظر: "الاقتراح في أصول النّحو"، السيوطي، تح: عبد الحكيم عطية، ص: 40
- (21)- المصدر نفسه، محمود فحّال، ص: 69
- (22)- ينظر: "أصول النّحو، دراسة في فكر الأنباري"، محمّد سالم صالح، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط: 01، 2006، ص: 168
- (23)- "الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغويّ عند العرب"، تَمّام حسان، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 2000، ص: 92
- (24)- المرجع نفسه، ص: 93، 94
- (25)- "الإيضاح في شرح الاقتراح"، محمود فحّال، المصدر السابق، ص: 74، 75
- (26)- ينظر: "موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، بغداد، د.ط، 1981، ص: 05
- (27)- المرجع نفسه، ص: 423-426

- في كتاب ابن جيّ، ولم يعرّف بأيّ منها، أو لعلّه نقلها عن مخطوط من "الخصائص"، لم يصلنا.
- (3)- "الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النّحو"، تح: سعيد الأفغانيّ، مطبوعات الجامعة السّوريّة، د.ط، 1957، ص: 80
- (4)- المصدر نفسه، ص: 81
- (5) - لكنّه ذكره مرتين عرضاً في الرّسالة، في قوله: "... فأما قياس العلة فهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافّة"، وقوله: "... والإجماع حجّة قاطعة المرجع": ص: 98، 105، على التوالي.
- (6) - "الاقتراح في علم أصول النّحو"، تح: محمّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ط، د.ت، ص: 31، 32
- (7)- المصدر نفسه، ص: 32
- (8)- ارتقاء السّيادة في علم أصول النّحو"، الشيخ يحيى الشّاويّ، تقديم وتحقيق: د.عبد الرزاق السّعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، بغداد، ط: 01، 1990
- (9)- المصدر نفسه، ص: 35، 36
- (10)- "الإجماع، دراسة في أصول النّحو العربيّ"، محمّد إسماعيل المشهدانيّ، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمّان، ط: 01، 2013، ص: 13
- (11)- "المعجم الوسيط"، باب السّين، مادّة (س.م.ع)
- (12)- أشهر القراء، سبعة: وهم على ترتيب وفياتهم، منسوبين إلى أمصارهم: ابن عامر الشّاميّ (ت: 118 هـ)، وابن كثير المكيّ (ت: 120 هـ)، وعاصم الكوفيّ (ت: 127 هـ)، وأبو عمرو ابن العلاء البصريّ (ت: 154 هـ)، وحمزة الكوفيّ (ت: 156 هـ)، ونافع المدنيّ (ت: 169 هـ)، والكسائيّ الكوفيّ (ت: 189 هـ). ينظر: "إيضاح الرّموز ومفتاح الكنوز، جامع القراءات الأربع عشرة"، القباقي، تح: فرحات عيّاش، د.م.ج، الجزائر، 1995، ص: 37، 38
- (13)- ينظر: "الإعراب في جدل الأعراب ولمع الأدلّة"، ابن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبوعات الجامعة السّوريّة، د.ط، 1957، ص: 81

العلماء على الشعراء"، أبو عبد الله المرزباني، تج: محمّد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط: 01، 1995، ص: 121؛ ولم أجد البيت في ديوان الشّاعر، وإنّما هو بيت يتيم ذكر في "إنباه الرواة"، و"بغية الوعاة"، و"شرح المفصّل"، و"خزانة الأدب"، حيث قال البغدادي: "والصواب في رواية البيت:

لو كان عبد الله مولىً هجوته
لكنّ عبد الله مولى
مواليا

بحذف الواو-الفاء-؛ فإنّه بيتٌ واحد ولم يتقدّمه شيء، حتّى تكون الواو عاطفة". وهو تعقيب في محلّه على ما يبدو!

(39)- ينظر: "مراتب النحويّين"، أبو الطيّب اللغويّ، تج: أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت، ط: 01، 2002، ص: 24- 26، و"نزهة الألباء في أخبار الأدباء"، ابن الأنباري، تج: أبي الفضل إبراهيم، نهضة مصر، د.ط، د.ت، ص: 24، مخّها رير: يكاد يذوب من شدّة الحرّ، و: "المدارس النحويّة"، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط: 07، د.ت، ص: 24، وفي ديوانه: على عمائمنا يُلقى وأرحلنا

على زواحف تُزجها محاسير

زواحف: نياق شديدة التعب، نزجها: نسوقها، محاسير: كليلّة؛ "ديوان الفرزدق"، شرح علي فاغور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط: 01، 1987، ص: 190

(40)- "الصّاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها"، علّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن لبسج، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط: 01، 1997، ص: 213

(41)- نلمس ذلك في بعض الدراسات الحديثة الجادّة ككتاب سعيد الأفغاني، "في أصول النحو"، وعلي أبي المكارم، في "أصول التفكير النحويّ"، ومحمود أحمد نحلة، في "أصول النحو العربيّ"، وتّمّام حسان، في "الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغويّ عند العرب"، ومحمد خير الحلواني، ب"أصول النحو العربيّ"، كما يظهر ذلك جلياً في مؤلّفات أحمد مختار عمر، وعبد الرّحمن الحاج صالح، وغيرهما.

(42) - عرّف به ودكّر ببعض جهوده العلميّة في ترقية استعمال اللغة العربيّة، أحد تلامذته؛ الدكتور الشريف بوشحدان، من جامعة عنّابة، في مقال ثريّ أراه حريراً بالقراءة، نُشر بمجلّة كليّة الآداب واللغات بجامعة محمّد

(28)- ينظر: "في أصول النّحو"، صالح بلعيد، مرجع سابق، ص: 33

(29)- ينظر: "مدخل إلى أصول النحو"، محمّد خان، مرجع سابق، ص: 09

(30)- المرجع نفسه، ص: 10

(31)- "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، جلال الدين السيوطي، شرح: محمّد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، 2009، ص: 172، 173

(32)- كتاب الحروف"، أبو نصر الفارابي، تج: محسن مهدي، دار الشروق، بيروت، ط: 02، 1990، ص: 147

(33)- ينظر: "مدخل إلى أصول النحو"، محمّد خان، ص: 21 وقد بلغت شواهد سيبويه في الكتاب ألفاً وخمسين (1050) بيتاً، أكثرها معلوم القائل، لشعراء من تميم، وأسد، وقيس، وطيء، وكنانة، وغيرهم.

(34)- المرجع نفسه، ص: 22

(35)- أسقط بعض العلماء الاستشهاد بشعر عدّي بن زيد العبادي مع أنّه جاهليّ لكثرة مخالطته الفرس، بل إنّ بعضهم لا يحتجّ بشعر الأعشى نفسه، لذلك: "الموجز في قواعد اللغة العربيّة"، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، د.ط، د.ت، ص: 14، و: "مدخل إلى أصول النحو"، محمّد خان، مرجع سابق، ص: 23

(36)- المرجع نفسه، ص: 25؛ في شرح الطاهر بن عاشور على ديوان النابغة:

زعم الغداف أنّ رحلتنا غدأ
وبذاك خبّرنا الغراب
الأُسودُ

والغداف: الغراب: ينظر شرحه، الشركة التونسية للتوزيع، 1976، ص: 93

(37)- "مدخل إلى أصول النحو"، محمّد خان، المرجع السابق، ص: 26، و: "الشعر والشعراء"، ابن قتيبة، تج: مفيد قميحة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط: 02، 2005، ص: 75، و "ديوان النابغة"، المرجع السابق، ص: 164؛ ساورتي: وثبت عليّ، ضئيلة: حيّة دقيقة؛ وذلك إذا أسنت فكان سمّها أشدّ فتكاً، ناقع: ثابت.

(38) - أخذ العربيّة عن يحيى بن يعمر وميمون الأقرن، تلميذي أبي الأسود (ت: 69 هـ). ينظر: "الموشح في مأخذ

- (50) - "أصول النحو العربي"، محمّد خير الحلواني، مطبعة إفريقيا الشّرق، الدّار البيضاء، المغرب، ط: 02، 1983، ص: 15
- (51) - ينظر: "السَّماع اللُّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة"، ص: 63 (52)
- (52) - المرجع نفسه، ص: 77-87
- (53) - نفسه، ص: 87-89
- (54) - نفسه، ص: 90-95
- (55) - نفسه، ص: 96
- (56) - نفسه، ص: 98-109
- (57) - نفسه، ص: 99-102
- (58) - نفسه، ص: 103
- (59) - نفسه، ص: 104، 105
- (60) - نفسه، ص: 105، 106
- (61) - نفسه، ص: 106، 108
- (62) - نفسه، ص: 108، 109
- (63) - نفسه، ص: 109
- (64) - نفسه، ص: 110
- (65) - نفسه، والصفحة نفسها.
- (66) - نفسه، ص: 110، 111
- (67) - نفسه، ص: 112، 116
- (68) - نفسه، ص: 116، 117
- (69) - نفسه، ص: 117، 118
- (70) - نفسه، ص: 119
- (71) - نفسه، ص: 120
- (72) - نفسه، ص: 120، 121
- (73) - نفسه، ص: 121
- (74) - نفسه، ص: 120
- (75) - نفسه، ص: 120، 121
- (76) - نفسه، ص: 121
- (77) - ينظر: "الإغراب في جدل الأعراب ولمع الأدلّة"، ابن الأنباري، مصدر سابق، ص: 80

- خيضر، ببسكرة، الجزائر في عددها العاشر، جوان 2010، بعنوان: "الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح وجهوده العلميّة في ترقية استعمال اللغة العربيّة". ومما أورده في ملخصه: "هدفنا من هذه الدّراسة إبراز الجهود العلميّة التي بذلها عالم اللسان الجزائريّ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، من أجل أن تحتلّ اللغة العربيّة مكانتها الطبيعيّة، لتكون كما كانت في العصور الذهبيّة للحضارة العربيّة الإسلاميّة لغةً العلم والثقافة والتخاطب اليوميّ."
- (43) - الكتاب الأوّل من "سلسلة علوم اللسان عند العرب"، وهو بحث مستفيض، يقع في اثني عشر (12) فصلاً موزّعة على أربعة أبواب، في أربعمائة وخمسين (450) صفحة من القطع الكبير، مصادره الأساسيّة كتاب سيبويه وكتب علماء العربيّة في القرنين الثالث والرّابع من الهجرة. هو من منشورات المجمع الجزائريّ للغة العربيّة، وطبع المؤسّسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة، وحدة الرغاية، الجزائر، عام: 2007، وعلى قيمة هذا المؤلّف الفدّ، ودقّة وصرامة صاحبه العلميّة البارزة، فإنّ الذين طبعوه شوّهوا كثيراً من صفحاته بأغلاط مطبعيّة، ونحويّة عديدة، يرجى تصحيحها، وإعادة طباعة الكتاب، لكونه -على ما أرى- جهداً لم يُسبق إليه، على ما أعلم، أولاً، ثمّ إنّه مرجع كلّ باحث في المدوّنة اللغويّة العربيّة في عصرنا، بلا ريب!
- (45) - "السَّماع اللُّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة"، ص: 28
- (46) - "الفاضل"، أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد، تح: عبد العزيز الميمّي، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط: 02، 1995، ص: 113
- (46) - السَّماع اللُّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة"، المرجع السّابق، ص: 40، 41
- (47) - المرجع نفسه، ص: 58
- (48) - نفسه، ص: 63
- (49) - **Georges Mounin**, Dictionnaire de Linguistique, Quadrige, p.u.f, Paris, 1974, p: 89: " Ensemble d'énoncés écrits ou enregistrés dont on se sert pour la description linguistique."

- (78) - "السّماع اللغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة"، ص: 122-123
- (79) - المرجع نفسه، ص: 124
- (80) - نفسه، والصفحة نفسها
- (81) - "تهذيب اللغة"، أبو منصور الأزهريّ، تح: أحمد عبد الرحمن مخيمر، دار الكتب العلميّة، بيروت، مج: 01، ط: 01، 2004، ص: 21، و: "السّماع اللغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة"، ص: 71
- (82) - "تاج اللغة وصحاح العربيّة"، إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ، تح: شهاب الدّين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، ط: 01، 1998، ج: 01، ص: 80، و: "السّماع اللغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة"، ص: 128
- (83) - "السّماع اللغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة"، ص: 131
- (84) - المرجع نفسه، ص: 132
- (85) - نفسه، ص: 71
- (86) - نفسه، ص: 131
- (87) - نفسه، ص: 254